

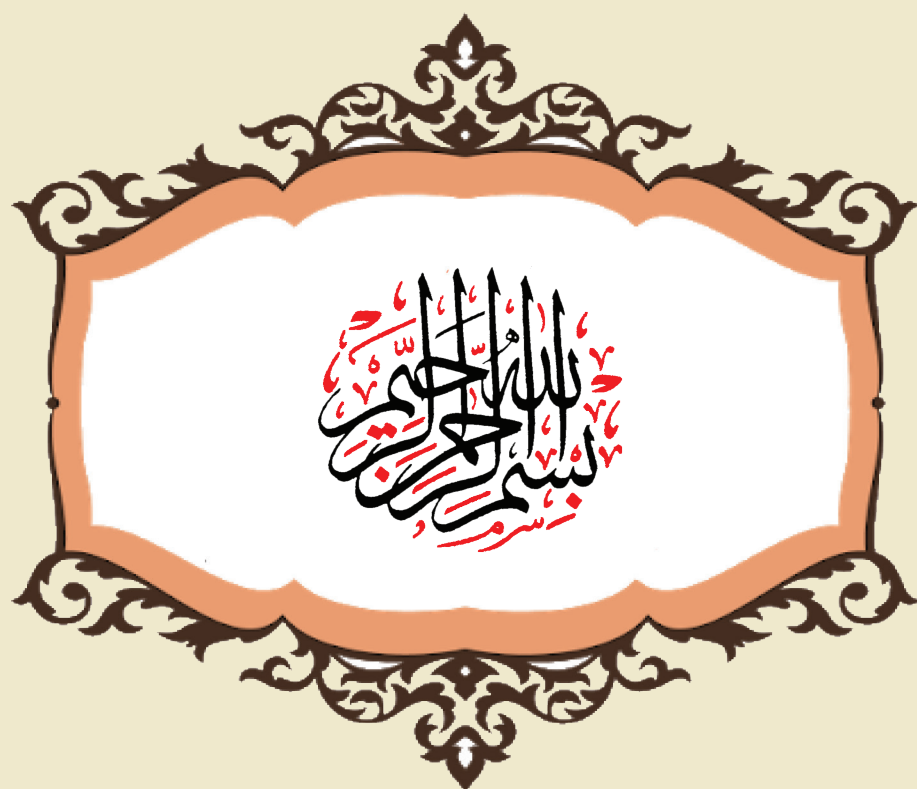
ISSN: 1998-0841



مجلة حواري

تصدر عن جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة

مجلة حواري / العدد الثالث عشرة (1) - تموز ٢٠٢٠ م
مجلة أكاديمية محكمة لأغراض الترقيات العلمية



اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف - ARCIF) ٢٠١٩



معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي
قاعدة البيانات العربية الرقمية

Arcif
Analytics

التاريخ: 2019-10-12

الرقم: L19/ 284 ARCIF

سعادة أ.د. رئيس تحرير مجلة حولية المنتدى
المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة / العراق
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأمانى.

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق تقريره السنوي الرابع للمجلات للعام 2019، خلال الملتقى العلمي "مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ 3 أكتوبر 2019.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " ارسيف Arcif " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (4300) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (499) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل " ارسيف Arcif " في تقرير عام 2019 .

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن **مجلة حولية المنتدى** الصادرة عن **المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة**، قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل " ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها 31 معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

و كان معامل " ارسيف Arcif " لمجلتكم لسنة 2019 (0.0179). مع العلم أن متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات)" على المستوى العربي كان (0.072)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل " ارسيف Arcif " الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif "



+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7

info@e-marefa.net
www.e-marefa.net

Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باعتماد مجلة (حولية المنتدى)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education &
Scientific Research
Research and Development



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No :

Date:

المعد : ٦٨٧٨ / ٤٤
التاريخ : ٢٠١٠ / ٩ / ٢٧

✓ جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة / مكتب السيد رئيس الجمعية

م/ مجلة حولية المنتدى

تحية طيبة ...

إشارة إلى طلب المقدم من قبلكم لغرض اعتماد مجلة حولية المنتدى لأغراض الترقية العلمية ، حصلت مصادقة معالي الوزير على محضر الاجتماع الثاني عشر لتقويم المجالات العلمية المنعقد في ٢٠٠٩/٥/١٢ على اعتماد مجلة حولية المنتدى لأغراض للترقية العلمية .
... مع التقدير

أ.م.د. محمد عبد عطية السراج
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠١٠/٩/٢٧

نسخة منه الى :

- مكتب معالي الوزير / إشارة الى مصادقة معاليه الموزع في ٢٠١٠/٨/٣١ مع التقدير .
- دائرة البحث والتطوير / قسم الشؤون العلمية
- المصادرة

Email: researchdep@mohesr.gov.iq
Tel : 7194065

الهاتف / ٩٧٢٢ ١٩٤٠٦٥

مجلة حولية المنتدى للدراسات الإنسانية - مجلّة أكاديميّة محكمة لأغراض التّرقية العلميّة.
تصدر عن: المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة - جمعية علمية

(مجازة من وزارة التعليم العالي بموجب الامر الوزاري المرقم ٣٢١٨ في ٢٠٠٨ / ٨ / ١٠).

- مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة :

- العدد: الثالث الأربعون ، من السنة الثانية عشرة ، تموز ٢٠٢٠ م.

- رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق - بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠١٨ .

- البريد الإلكتروني : almintadaC@gmail.com

- رقم الهاتف ٠٧٨٠١٠٠٨٤٢٠ - : ٠٧٨٠٥٩٣٥٦٤٩



I. S. S. N. : 1998 - 0841

2020



(من دواعي الفخر
ان نحيطكم علماً
انه تمّت فهرسة
حولية المنتدى في
قواعد بيانات دار
المنظومة والعمل
جارٍ لإكمال فهرسة
(٤٠) عدداً لنيل
مستوى الكلايفيت)

عنوان المنتدى: حي العدالة - الشقق السكنية مقابل دائرة الاقامة و المجلس البلدي في النجف الاشرف .

جمعية المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة

I. S. S. N. : 1998 - 0841



حول الحسين

للدراستات الإنسانية

مجلة أكاديمية محكمة لأغراض الترقية العلمية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق بغداد (٢٣١١) لعام ٢٠١٨م

رئيس التحرير

أ.م.م. د. عبد الأمير كاظم زاهد

سكرتير التحرير

م. د. أسعد عبد الرزاق الاسدي
م. د. حيدر حسن ديوان الاسدي

هيئة التحرير

أ.م. د. محمد جبار هاشم
أ.م. د. مريم عبد الحسين التميمي
أ.م. د. نور مهدي كاظم
أ.م. د. ضمير لفتة حسين البدران
م. د. حيدر عبد الجبار كريم الوائلي
م. د. صباح خير راضي
م. د. عمار محمد حسين محمد علي الانصاري
م. د. حيدر شوكان سعيد السلطاني
م. د. عبد الحسين أحمد الخفاجي

الاشراف اللغوي

أ.م. د. مريم عبد الحسين التميمي

العلاقات العامة والمتابعة

د. محمد محي التلال

معيد اللغة الانكليزية

علي حسين الحارس

الاخراج الفني

عادل عبد عذاب

الهيئة الإستشارية

أ.د. حسن ناظم	وزير الثقافة / العراق
أ.د. حسن لطيف الزبيدي	إستاذ التنمية - جامعة الكوفة
أ.د. روبرت غليف	أستاذ كرسي الأديان في جامعة اكسترا / المملكة المتحدة
أ.د. طلال عتريسي	الاستشاري العلمي لجامعة المعارف - لبنان
أ.د. عفيف عثمان	أستاذ في كلية الآداب الجامعة اللبنانية - لبنان
أ.د. محمد تقي سبحاني	رئيس مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي - إيران
أ.د. عبد الجبار الرفاعي	رئيس مركز فلسفة الدين - بغداد - العراق
أ.د. حيدر حسن البعقوبي	أستاذ علم النفس التربوي - جامعة كربلاء
أ.د. عماد عبدالرزاق	أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة - مصر
أ.د. صباح كريم كلو	أستاذ المعلوماتية / مسقط - عمان

تعليمات النشر في مجلة حولية المنتدى

١. الالتزام بالمنهجية العلمية في كتابة البحث واتباع الأصول والأعراف المنهجية السائدة.
٢. أن يتميز البحث بالإضافة والجدة بالإضافة النوعية للمعرفة. نقداً. أو تدليلاً. أو ابتكاراً ولا تنشر المجلة الأبحاث المكررة في مضامينها.
٣. أن تشمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، وإسم الباحث ودرجته العلمية، ومكان عمله، وتاريخ إنجازه، وترفع مع البحث سيرة علمية موجزة للباحث.
٤. توضع الجداول والملاحق والمراجع والفهارس في آخر البحث.
٥. تمتلك حولية المنتدى حق طباعة الأبحاث المقبولة للنشر ونشرها مدة خمس سنوات من تاريخ نشر البحث.
٦. يشترط أن يكون البحث مطبوعاً على قرص CD وفق المواصفات الآتية:
 - أن يكون حجم الصفحة المطبوع عليها البحث (B4)
 - أن تترك مسافة (٢سم) لأبعاد الصفحة من الجهات الأربعة.
 - يطبع البحث بخط (Arial) حجم (١٦) على نظام الـ (Word) ويكون التباعد ما بين السطور هو (سطر ونصف) ويكون حجم خط الهامش (١٣).
 - إدراج الهوامش بشكل تلقائي وليس يدوياً.
 - تجميع الأشكال الهندسية في البحوث التي تتضمن جداول ومخططات بيانية أو إحصائية.
 - أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة.

شروط النشر في مجلة حولية المنتدى

أولاً: التحكيم:

- ١- يخضع جميع البحوث والدراسات المنشورة للتحكيم من متخصصين من ذوي الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة.
- ٢- نحرص على أن تعلق رتبة المحكم العلمية على رتبة الباحث (في حال المؤلف الفردي) أو رتبة أي من الباحثين (في حال تعدد المؤلفين).
- ٣- لمجلتنا قائمة بالمحكمين المعتمدين في تخصصات المجلة ويجري تحديث هذه القائمة على ضوء التجربة بشكل مستمر.
- ٤- يطلب من المحكم رأيه في البحث كتابةً على وفق استمارة محددة، تتضمن على سبيل المثال:
 - ❖ أصالة البحث ومدى إسهامه المعرفي في مجال التخصص.
 - ❖ منهجية البحث.
 - ❖ المصادر والحواشي.
 - ❖ سلامة التكوين واللغة والاستنتاجات.
 - ❖ ويطلب إليه في نهاية تقسيمه العام ابداء الرأي في مدى صلاحية البحث للنشر.
- ٥- تستعين المجلة بمحكمين اثنين على الأقل لكل بحث، ويجوز لرئيس التحرير اختبار محكم ثالث في حال رفض البحث من أحد المحكمين، ويعتذر للباحث من عدم نشر البحث في حال رفضه من المحكمين.

ثانياً: حقوق المجلة:

- ١- لهيأة التحرير حق الفحص الأولي للبحث وتقرير أهليته للتحكيم، ويعد رأي المحكمين الزامياً لرئيس التحرير وهيأته.
- ٢- يجوز لرئيس التحرير إفادة كاتب البحث غير المقبول للنشر برأي المحكمين أو خلاصته. عند طلبه من دون ذكر أسماء المحكمين، ومن دون أي التزام بالرد على دفاعات كاتب البحث.
- ٣- تعطى الأولوية في نشر البحوث المقبولة للنشر للباحثين المنتمين للمنتدى ولاسيما تلك المتصلة بدراسات بالدراسات الأنسية المعاصرة.
- ٤- لا يجوز نشر البحث في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في مجلتنا.
- ٥- للمجلة العلمية إعادة نشر البحث، ورقياً كان أم الكتروني مما سبق لها نشره، من دون حاجة لإذن الباحث، ولها حق السماح للغير بإدراج بحوثها في قواعد البيانات المختلفة سواء أكان ذلك بمقابل أم من دون مقابل.
- ٦- تستوفي المجلة أجور النشر حسب تعليمات الوزارة / البحث والتطوير على وفق اللقب العلمي، وتستوفي ثلاثة آلاف دينار عما زاد عن (٢٠) صفحة.

ثالثاً: حقوق الباحث:

- ١- يحرص رئيس التحرير على إفادة كاتب البحث بمدى صلاحية البحث للنشر في خلال أسبوعي من تسلم ردود المحكمين.
- ٢- يجوز للباحث إعادة نشر بحثه المنشور بالمجلة ضمن كتاب للباحث بعد مضي ثلاث سنوات من نشره بالمجلة، على أن يستأذن من المجلة وأن يشير إلى المصدر عند إعادة النشر.

رابعاً: الإجراءات والتدابير في حال الإخلال بالإقرار:

- ١- إذا ثبت للمجلة قيام الباحث بنشر البحث، ورقياً أو إلكترونياً قبل تقديمه للمجلة أو عند ذلك أو بعده يحق للمجلة حرمانه من النشر مستقبلاً في المجلة مدة لا تقل عن سنة، على وفق ما تراه هيئة تحرير المجلة، وتخطر الجهة التي نشر فيها.

ملاحظات مهمة للباحثين

- من خلال اطلاعنا على تقويمات المقومين العلميين للبحوث العلمية المنشورة في هذا العدد، وما أشاروا إليه لهيئة التحرير من تصويبات لابد للباحثين من وجوب الأخذ بها، ارتأينا نشرها لتعميم الفائدة لجميع الباحثين الكرام. وأهم هذه الملاحظات هي:
- ١- اعتماد منهجية علمية واضحة في كتابة البحوث العلمية.
 - ٢- استعمال المصادر والمراجع العلمية بصورة صحيحة.
 - ٣- يجب إبراز شخصية الباحث العلمية بوضوح، وعدم الإكثار من نقل النصوص من المصادر والمراجع دون الرجوع إلى تحليلها ونقدتها سلباً أو إيجاباً.
 - ٤- التأكيد على اختيار موضوعات حديثة للبحوث والإبعاد عن العناوين المكررة والمستهلكة.
 - ٥- على الباحثين جميعاً في مستهل بحوثهم التأكيد على ذكر أهمية البحث وفرضيته ومشكلته.
 - ٦- على الباحثين الأخذ بملاحظات المقومين وتصويباتهم العلمية لأنها تساهم في الرصانة العلمية للبحث.
 - ٧- الإكثار من نشر البحوث التطبيقية في مجال الدراسات اللغوية، لأنها الأقرب إلى الدرس اللغوي الحديث، مما يؤدي إلى ترصين العلاقة بين التراث والمعاصرة فتخرج النتائج جيدة.
 - ٨- يجب أن تكون الاستنتاجات مستوحاة من مادة البحث، لا من خارجه، أو أن تكون بعيدة أو غريبة عن مضمون المادة العلمية للبحث.
 - ٩- تحري الدقة في نقل المعلومة العلمية من المصادر الموثقة علمياً، والإبعاد عن الكتب المجهولة، أو ذات الشبهة لكونها غير مستوفية لشروط البحث العلمي الرصين.

المحتويات

١٣	الدولة والدولانية والدستور والدستورانية في العراق / إشكاليات منهجية وإشكاليات عملانية أ.م.د. عبد الحسين شعبان / جامعة صلاح الدين
----	---

محور الدراسات الإسلامية

٤١	الفقه السياسي للمنظومة الحركية للإمام زين العابدين (عليه السلام) أ.م.د. حيدر محمد علي السهلاني / جامعة الكوفة - كلية الفقه
٧٥	«الحدائث السائلة» والفقه المعاصر / دراسة في فقه الدولة المعاصرة أ.م.د. بتول فاروق الحسون / جامعة الكوفة - كلية الفقه
٩٧	القواعد والمقاصد الشرعية للتربية والتعليم في الاسلام أ.م.د. عادل عبد الستار عبد الحسن الجنابي / جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد
١١٧	الذوق الفني وأثره النقدي بالحكم على الحديث الشريف أ.م.د. فلاح رزاق جاسم / جامعة الكوفة - كلية الفقه
١٥١	منطلقات التجديد المنهجي في فقه المرأة / عند السيد محمد حسين فضل الله (ت ١٤٣١هـ) م.د. حيدر شوكان سعيد أ.م.د. جبار كاظم الملا جامعة بابل - كلية العلوم الإسلامية / جامعة بابل - كلية العلوم الإسلامية
٢٠٣	السمات التجديدية في البحث الرجالي عند الإمامية (ق ١١-١٢هـ) م.د. علي جعفر محمد / جامعة الكوفة - كلية الفقه
٢٤١	الحكم الاقتضائي وأثره في حل إشكالية المقدمات المفوتة م.د. سعد جاسم لفته الكعبي / جامعة الكوفة - كلية الفقه
٢٥٧	الخلق والتكوين في الفكر الديني والتنظير العلمي / دراسة تحليلية مقارنة د. حميدة صبار كاظم الأعرجي / جامعة الكفيل
٢٩٥	دلالة (اسم الله) و(اسم الرب) في ضوء الاستعمال القرآني د. حيدر جبار دفتر / جامعة القادسية - كلية التربية

المحتويات

محور الدراسات اللغوية والأدبية

٣٤١	أ. م. د. مرتضى عبد النبي علي الشاوي / جامعة البصرة - كلية التربية القرنة نماذج من صور التشبيه في كتاب نهج البلاغة - دراسة بلاغية -
٣٦٧	أ. م. د. أمل محمد عبد الكريم العبد الله / أ. م. د. خالد جفال لفتة المالكي المأزني والمبرد ودورهما في علم الصرف / (دراسة مقارنة) جامعة البصرة - كلية التربية للبنات
٣٨٥	أ. م. د. نجوى محمد جمعة / أ. م. علي خالد حامد صورة المرأة المُستَلَبَة في أدب سناء الشعلان السري جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية
٤٠٣	م. د. علي سوادى ظاهر الجوهر / كلية الفقه الجامعة الصورة الحركية الشعورية للجملات في القرآن الكريم
٤٤٣	م. د. لواء حمزة كاظم العياشي / جامعة الكوفة - كلية الفقه الاعجاز اللغوي «دراسة تحليلية بلحاظ رؤية عالم سبيط النيلي»
٤٦٧	م. م. حيدر علي كريم الاسدي / كلية الادارة الصناعية للنفط والغاز تمثلات الكروتيسك في نصوص مسرح الطفل / (مسرحية الصبي الطائر امودجاً)
٤٩٩	م. د. وسام جمعة لفتة المالكي / جامعة البصرة - كلية التربية القرنة مستويات الفعل اللغوي في القرآن الكريم أفعال إبليس امودجاً
٥٢٣	م. م. مصطفى اسماعيل / مديرية التربية العامة - محافظة ذي قار الدلالة الزمانية في سورة الأنفال
٥٥٧	م. م. خلدون كاظم هاشم مصطفى الموسوي ظاهرة الاستفهام في شعر أحمد مطر / دراسة نقدية جامعة البصرة للنفط والغاز - كلية هندسة النفط والغاز

المحتويات

محور الدراسات المتفرقة

٥٧٥	التحليل الجغرافي لمحطات معالجة و ضخ المياه الرئيسة للصناعات النفطية والكيمياوية في محافظة البصرة م.م. محمد علي جبر المساعد أ.د. كفاية عبد الله عبد العباس العلي جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية
٦٠٥	أثر التغير المناخي في الخصائص النوعية لمياه أهوار جنوبي العراق م. د. شاكر عبد عايد الزيدي / مديرية التربية العامة / ذي قار

دراسات باللغة الإنكليزية

3	On Mental Spaces Grammar . The Example of Roles and Multiple Connectors in Standard Arabic Ali Mohammed Hussein Ramadan M. Sadkhan Department of English/College of Arts / University of Basr
---	---



«الحدّاثَة السائلَة» والفقه المعاصر دراسة في فقه الدولة المعاصرة

أ. م. د. بتول فاروق الحسون
جامعة الكوفة - كلية الفقه

المقدمة :

يعيش العالم اليوم حالة من العولمة المضخمة ، التي تحاول جعله يتبنى مفاهيم واحدة لكل المجتمعات ، وكل من يقف بوجه هذه الحالة سيكون مصيره الخروج من تاريخ هذا العالم ، والبقاء على الهامش ، وبما ان الاسلام - كدين سماوي - يملك منظومة عقديّة وتشريعية تتميز بالخصوصية الفكرية والايانية والتشريعية ، لذا فان المجتمعات الاسلامية ستصطدم بالمفاهيم الحديثة التي يراد لها ان تكون عالمية ، لأجل تحقيق مكاسب مالية متنامية ونفوذ سياسي وفكري متعاظم ، وان تكون هذه المجتمعات خاضعة لسطوة الرأسمال العالمي الخاضع للشركات الكبرى العابرة للحدود والتي باتت ترسم التوجهات السلوكية والنفسية للشعوب ، وتلغي حدود الدول . وما صار يعرف بحقبة ما بعد الحدّاثَة . التي اصبحت فيها الحدّاثَة سائلة - بتعبير زيجمونت باومان - مرنة وليست حدّاثَة صلبة ، مما جعلها تتغير وتشكل بطرق مختلفة عما كانت عليه في الحدّاثَة الصلبة . اهم ما يميز هذه النوع من الحدّاثَة اننا امام فكرة اللابديل ، واننا امام واقع ليس لنا القدرة على التحكم به ، اي ان البشرية فقدت السيطرة على ما يجري في العالم كافة ، من امور زلزلت الارض تحت المجتمعات التقليدية . وهذا البحث هو محاولة لفهم زمن متغير « وفهم الصدمة

التي صدرت عن الانتقال من حالة
متمايزة الى اخرى في حياة الانسان
. ان التحول للحياة السائلة هي»
اذابة وتمييع مجموعة كبيرة ومتنوعة
من الكيانات الثابتة المستقرة .. ،
البنى الاجتماعية ، الروابط الانسانية ،
النماذج السلوكية والنماذج القيمية ..»
سؤال البحث او مشكلته : كيف
يمكن للفقيه ان يفتي في قضايا
الدولة دون ان يأخذ في اعتباره
تحويلات الزمان والمكان وتعريفهما في
سياق الحدّاثَة والعولمة ؟ .

فرضية البحث :

يفترض البحث ان الانسان المسلم
والدولة المسلمة تستطيع ان تحافظ
على هويتها الدينية ، ودخولها الى عالم
الحدّاثَة - الذي هو فرض قسري ادت
اليه مجموعة كبيرة من العوامل - عليه
ان يقرأ العولمة والحدّاثَة ، وهذا ممكن
في حالة استيعاب مايجري واعادة
قراءة المفاهيم على ضوء التحويلات
الفكرية والحضارية الكبرى للإنسانية
في هذا العصر .

سيتنظم البحث في ثلاثة مباحث ،
سيكون الاول بحثاً تمهيدياً يشرح
خلفية الموضوع من حيث البنى
للحياة الانسانية ما قبل الحدّاثَة

وما بعدها والحدّاثَة المرنة او السائلة
والدولة الحديثة والفقه المعاصر .
المبحث الثاني: تناول فقه الدولة
المعاصرة والتغيرات التي حدثت
بهذا المفهوم .

المبحث الثالث: تناول التغيرات
الكبيرة التي حدثت في المجتمعات
في الحدّاثَة السائلة وسبل انخراط
او مقاومة المسلمين لهذه التوجهات
المزلزلة لما هو ثابت وقار في الشريعة
الاسلامية بالنسبة للدولة وللمجتمع
المسلم . وكانت هناك خلاصة ،
فيها استعراض لبعض النتائج التي
توصل اليها البحث . ومما يجدر
ذكره هنا ان البحث هو اطلالة
سريعة لبحث لا بد ان يكون موسعا
، نتيجة لشموله لموضوعات تحتاج
الى توضيح وتأصيل لبعض المفاهيم
الجديدة ، يمكن ان تدرس مستقبلا
بشكل اوسع واعمق ، ومن الله
التوفيق .

الكلمات المفتاحية: الحدّاثَة ، الفقه ،
المعاصرة ، الدولة ، السائلة ، العولمة .

المبحث الاول : عرض المفاهيم ومقدمة
عن الحضارة المعاصرة

المطلب الاول : تحديدات مصطلحية

الحدّاثَة لغة: نقيض القديم ، والحديث

الجديد من الاشياء^(١)
السائلة : في الكيمياء يطلق على كل
ما هو جارٍ عكس الجوامد^(٢).
الحداثة السائلة اصطلاحا : مصطلح
نحتة عالم الاجتماع البولندي المعاصر

الجدید (٦)

الجدید (٦)
الفقه المعاصر :
الفقه : هو العلم بالأحكام الشرعية
المستنبطة من ادلتها التفصيلية^(٧) ،
اما المعاصرة فتعني ابناء جيل واحد
يعيشون عصرا واحدا . والفقه
المعاصر هو الفقه الذي ينتج ، او
يفتى به في هذا العصر سواء اكان
مواكبا له او متقهقرا عنه .

الدولة المعاصرة :

الدولة المعاصرة :
هي الدول الوطنية التي لها حدود
واضحة ولها سيادة كاملة على
ارضها ، ولها شعب وحكومة ترسم
سياسات المواطنين بحسب القانون
المرعي او الدستور للبلد .^(٨)

الدولة المعاصرة :
والدول في انظمة الحكم منها
جمهوريات ومنها ملكيات . والدولة
الاسلامية ليست بمعنى أنها تتطابق
في بنيتها وأهدافها وطرق ممارستها
للحكم مع نموذج أوصى به وأقره
الدين ، فهي إسلامية فقط بمعنى
أنها دولة المسلمين كجماعة سياسية^(٩) .
والبحث هنا يتناول تأثيرات

الجديد من الاشياء^(١)
السائلة : في الكيمياء يطلق على كل
ما هو جارٍ عكس الجوامد^(٢).
الحداثة السائلة اصطلاحا : مصطلح
نحتة عالم الاجتماع البولندي المعاصر
زيجمونت باومان ، ويعبر عن زمن
متغير ، وفهم هذا الزمن وفهم
الصدمة التي صدرت عن الانتقال
من حالة متميزة من طرق الحياة
الانسانية الى حالة اخرى ، مجهولة
الظروف لانها « تسقط الاطر
والمقولات المعرفية التي كانت
تستخدم في استيعاب الحضور المفعم
المعطى للوجود وهي بذلك تمثل
تحديا باعتبارها تجربة غير مألوفة
.. »^(٣) او هي : « قصة وضع انساني
يصير مختلفا عما نعرفه او ظننا اننا
نعرفه »^(٤).

والحداثة السائلة : هي اذابة وتمييع
مجموعة كبيرة ومتنوعة من الكيانات
الثابتة المستقرة او الكيانات التي
تستمد بقاءها واستمراريتها من
داخلها على نحو ثابت (البنى
الاجتماعية ، الروابط الانسانية ،
النماذج السلوكية ، النماذج القيمية
وما الى ذلك) .^(٥)
والحداثة « هي الحركية التاريخية

هو إلكتروني، وهو رقمي بقدر ما هو تقني، وهو كوكبي لأنه يصدع الحدود بين الدول والمجتمعات، وبقدر ما يفتح الحدود بين البشر، ليس فقط الاقتصادية والمالية، بل أيضاً المعرفية والرمزية والخلقية والأمنية، الأمر الذي يحول الكرة الأرضية إلى سوق مالية واحدة وإلى قرية إعلامية مشتركة، بل إلى مجال أمني واحد»^(١١)

يرى «علي حرب» « في تشييد أطروحته التداولية من تفكيك الأنساق التواصلية التقليدية والصيغ الإعجازية البشرية المستهلكة والمتهاكة التي ما زال العقل المعاصر معتصماً بمقولاتها ومتشبهاً بأطرافها وداعياً إلى أمثولاتها، الأمر الذي زجَّ بالإنسان في وادي الرجعية السحيق؛ ممَّا ضاعف حدة أزماته وأهدر إمكانياته التغييرية، فحديث النخبة اليوم عن المواطنة والمجتمع المدني والمصالحة والديمقراطية وما شابه هذه الصيغ والعقود أو الروابط الاجتماعية التي يبتكرها الإنسان في كل مستويات حياته، هو حديث بعقلية سكونية تحتكم لصنمية عقائدها ولا وجود لقانون التحول والتجاوز والابتداع

الحداثة السائلة او المفردة او الناعمة في مسار الدول وتوجهاتها المدنية وغيرها .

المطلب الثاني : الحداثة وما بعد الحداثة والدول المعاصرة

لقد غيرت الحداثة مقومات العيش الانساني، واعادت تعريف الزمان والمكان لتمنحهما معانٍ أكثر اقترانا بالرأسمالية في مراحلها المتتالية. ان فهم ما يجري يساعد الدول الاسلامية المعاصرة على التعامل الامثل مع معطيات الحداثة وما بعدها والحداثة السائلة، ان الحداثة السائلة ليس مداً وجزراً، فالثنائيات لم تعد تجدي نفعا في فهم عمق التحولات بل هو تشظي المنظومة، فلا ينبغي النظر الى الواقع بمنطق التقابل الجغرافي بين شرق وغرب فالحداثة غزتنا على مستويات متنوعة .^(١٢)

« نحن ندخل في عصر كوني جديد يظهر فيه على المسرح فاعلون جدد، أبرزهم العاملون في مجالات تقنية المعلومة، والإعلاميون الذين يشتغلون في إنتاج الصورة وصناعة المشهد. إنه عصر متعدد اللغات والمجالات، متراكب الأنظمة والمستويات، إذ هو متسارع بقدر ما

وكلها تحولات تتغير معها مفاهيمنا للمجتمع وللفاعل الاجتماعي كما للمدينة والدولة، بقدر ما تتغير علاقتنا بالمكان ونمط العمل ومعطيات الخلق والإنتاج^(١٣)

«ولعل السؤال الذي يلحّ علينا بطرحه، حتى وإن لم نجد له إجابات، يتشكل كالآتي: إذا كان مفهوم الإنسان قد تشكل بوضوح بينيته الاستخلافية؛ بمكوناتها المعرفية والمنهجية والسلوكية والجمالية والمستقبلية، عبر تكوينية الخطاب القرآني وإنجازية الفعل النبوي، فلماذا نقف حائرين الآن أمام مثل هذه الخطابات التي تمارس عنفها الرمزي على الإنسان وتقمهه وفقاً لنزواتها الاغترابية؟ أهو نوع من التشكيك في نجاعة المرجعية القرآنية أم محاولة لتجاوز منطوق الخطاب وتفجير مكنونه؟»^(١٤)

ان قيم التعايش بين الاديان والايديولوجيات هي القضية التي يجب ان تناقش الان ؟ بمعنى اننا في عصر لا بد فيه من تجاوز قيم من هو صاحب الدين الحق الذي يجب ان يتبعه الناس او العالم ، والذهاب الى قبول الاخر المختلف دينيا . صارت

في قواميسها المحنطة، ومن ثمّ فلا مجال عندها لاقتراح الحلول، وابتكار أنماط جديدة للإقامة في العالم الذي بات يخضع لتحولات جذرية عميقة لا مجال فيها للعقائد والإيديولوجيات والهويّات المتمسكة بصفائها وثوابتها. »^(١٢)

«مأزق المجتمع المدني يتبدّى أكثر في ضوء التحولات التي تشهدها البشرية مع الدخول في العصر الرقمي ونمط الإنتاج الإلكتروني، حيث تتغير علاقة الإنسان بمفردات وجوده، بقدر ما يتغير العالم ونظامه، بمشهده وخريطته، بقواه وآلياته، بأفكاره ومفاهيمه... فنحن نتقل من المجتمع الصناعي إلى المجتمع الإعلامي، ومن العمل اليدوي إلى الاقتصاد المعرفي، ومن المنتجات المادية إلى المخلوقات الأثرية، ومن عصر النشر إلى عصر البث، ... ، نتقل من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية الميديائية، ومن الدولة/ الأمة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، ومن الهوية المتجانسة إلى الهوية الهجينة، كما نتقل من المواطن إلى رجل الشبكة، ومن المستوى المحلي إلى العمل على المستوى الكوكبي،

من التخلّف في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ، ففكرة الخلافة وإمارة المؤمنين ومفهوم الرعية مازال كامنا في العقلية الماسكة للسلطة في هذه البلدان . وكانت تروج للاستبداد السياسي من خلال نشر مفاهيم دينية تعزز السلطة الشمولية للحاكم ، بعده وليا للامر ، وحتى في الدول التي تعد علمانية ، كانت تستخدم مفاهيم اسلامية تاريخية لتبرير بقاء الحاكم في السلطة الى الابد مع استعمال شكلية ديمقراطية لإضفاء صبغة معاصرة للدولة ، وانها تتبنى المعايير العالمية لحقوق الانسان .

من فقه الدولة الاسلامية المعاصرة :
حين نستقرأ كتابات بعض الكتاب الاسلاميين ممن ينتمون للإسلام السياسي ، نجد ان ملامح الدولة المعاصرة الاسلامية تتجلى بالأمور التالية :

١ - انها دولة مدنية مرجعها الاسلام ، وانها ذات شرعية دستورية ، تعتمد نظام الشورى في الحكم ، وهو نظام يتماشى مع مفهوم الديمقراطية الحديث ، وهو اعطاء نوع من السلطة للشعب ، في تمثيلهم

هناك قيم كونية ودين عالمي يتشكل سواء وافقنا او عارضنا ، كدول اسلامية .

المبحث الثاني :

فقه الدولة المعاصرة ، و التغيرات الكونية
المطلب الاول : فقه الدولة الحديثة

والمعاصرة

انبثقت الدولة الحديثة في بلاد المسلمين بعد التغيرات الكبيرة التي جرت مع بدأ مرحلة الاستعمار ، وبعد انتهاء فترة الخلافة العثمانية وصعود الدول الوطنية ، بفعل الاستعمار الاوربي لبلاد المسلمين . ومع ان هذه الدول قد اخذت دساتيرها واشكالها من الحضارة الغربية الا انها ظلت تحافظ على الهوية الاسلامية للدولة ، وان الدين الرسمي للدولة هو الاسلام . وان اغلب التشريعات في المجال الشخصي هي تشريعات دينية اسلامية ، تعتمد على التشريع الاسلامي لمختلف المدارس الفقهية الاسلامية . ومع الكم الكبير والمتسارع من التغيرات في الحياة العامة والخاصة ، ومع بقاء بعض الاحكام على حالها في بلاد المسلمين ، واستنساخ تجارب الماضي ، صارت الدول الاسلامية تعاني

بمجلس شوروي نيابي.^(١٥) وهناك من اعترض على هذه الافكار بعد ثورات الربيع العربي: «ومن صور الرهان الخاطيء على الشعوب الرهان على نتائج صناديق الاقتراع وتوهم أن الشعوب تحرص عليها. آن لنا أن نتعلم أن الديمقراطية قد تساعد في تداول السلطة سلمياً بين محترفي السياسة في المجتمعات المستقرة، تلك المجتمعات التي أنهكتها الحروب في التاريخ القريب وقتلت الملايين منهم، فقرروا أن يتداولوا السلطة بشكل محدود عن طريق (اللعبة الديمقراطية) - على حد تعبيرهم - كائناً ما كانت النتيجة. ولكن هذه (اللعبة الديمقراطية) في بلادنا ليست أبداً وسيلة لاكتساب سلطة حقيقية على الأرض، ولا شرعية سيخرج من أجلها الناس إلى الشوارع ليحافظوا عليها حين تستلب بالقوة. هذا وهم عريض، لأن الديمقراطية لا تعطي قوة على الأرض ولا شرعية حقيقية عند الناس». ^(١٦)

٢- انها دولة حقوق وحريات تتماشى مع فهم الفقه الاسلامي للحقوق والحريات ، وهي تعطي المرأة الحق بالانتخاب والمشاركة

بالحياة العامة.
أول دول عربية منحت النساء حق الاقتراع كانت لبنان (١٩٥٢)، ثم على التوالي سورية (١٩٥٣). اما العراق فكان في عام ١٩٨٠. ^(١٧)
٣- الاقتصاد فيها حر لكنه يعتمد على بنوك اسلامية تراعي معايير الفقه التقليدي واحكام لمفهوم الربا «وقد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم البنوك اللاربوية أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، أو البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة، فيعرفه عبد السلام أبو قحف على أنه: «مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل تعاليم الإسلامية، فهو بنك صاحب رسالة وليس مجرد تاجر؛...» ^(١٨)
الدولة والحكم في الفقه الشيعي الإمامي الحديث والمعاصر :
عند استقراء كتابات وتجارب الامامية المتجسدة في الواقع ، نجد بعض الحالات التي ذكرت للحكم ، يمكن تمثيلها كالاتي :
١- النظرية الأولى: نظرية السلطنة المشروعة:
اول « فقيه يمكن أن نحتمل في كلماته

علامات اولية لنظرية الدولة هو المحقق الكركي (٨٦٨ - ٩٤٠ هـ). ورغم قوله بالولاية العامة للفقهاء إلا ان الصورة النمطية لهذه الفترة كانت التفكيك بين الأمور الشرعية والأمور العرفية، فالأمور الشرعية من قبيل الإفتاء والقضاء وإقامة الحدود والأمور الحسبية الأخرى كجمع الحقوق الشرعية وإدارة الأوقاف العامة أصبحت تُعد من وظائف الفقهاء، بينما السياسة والعلاقات الدولية وحفظ الأمن والنظام من جملة الأمور العرفية ومن وظائف المسلمين من ذوي الشوكة اي السلطان» .^(١٩)

اما النظريات الأخرى فهي: ^(٢٠)

٢- الولاية العامة للفقهاء : ففي الآثار الفقهية للمحقق الكركي (ره) يعد الفقيه نائباً للإمام صاحب العصر (عج) ^(٢١)

٣- نظرية الدولة المشروطة بإذن وبنظر الفقهاء : تبلورت هذه النظرية «بصورة صريحة وناضجة على يد الميرزا النائيني (ت ١٣٥٥ هـ) في كتابه تنبيه الأمة وتنزيه الملة على أثر النزاع الذي حصل في الأوساط العلمية والمعروف بـ (المشروطة

والمستبدة) في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، والذي التزم فيه بولاية الفقيه العامة، وفي حال عدم بسط يد المجتهد العادل يمكن إعطاء المشروعية للحكومة من خلال وجود مجتهدين بين وكلاء السلطة التشريعية ورعاية آرائهم في القوانين وهو ما يعرف بنظام (النظارة)، وتعتبر مساعي الميرزا النائيني (ره) هي أول جهد يبذل في الفقه الشيعي للتوفيق بين الوظيفة الإلهية وحق الشعب» ^(٢٢)

٤- الولاية المطلقة للفقهاء. تايدت على يد الفقيه السيد محمد حسين البرجوردي (ت ١٣٤٠ هـ) ، رأى أن مسألة ولاية الفقيه التعيينية تثبت من خلال الدليل العقلي. بقيت هذه النظرية طي الكتب دون ان يكون لها نصيب من التحقق في الخارج، الى أن استطاع السيد روح الله الخميني بثورته في ايران أن ينشأ نظاماً قائماً على الولاية المطلقة للفقهاء، فشكلت كلمات الملا احمد النراقي والأردبيلي والنائيني والبروجردى السابقة مادة لما قام بها السيد الخميني .

٥- شورى مراجع التقليد. «المراد من الولاية الشرعية للفقهاء في هذه

النظرية هي التصدي والقيام بشؤون الأفراد في تدبير الشؤون السياسية والاجتماعية العامة والمهمة، وإن دائرة وحدود هذه الولاية أكبر من الولاية الحسبية وأصغر من ولاية المعصوم المطلقة، فهي تشمل فقط المسائل الاجتماعية العامة والأمور المرتبطة بالحكومة دون الأمور الفردية والشخصية، وهي مقيدة بمصلحة المجتمع الاسلامي والتي تعد شورى المراجع المرجع الوحيد في تشخيصها. وعليه ليس للحكومة الاسلامية من صلاحية في حال الاضطرار أوسع من الاحكام الأولية والثانوية، ولا يقبل اي قانون خلاف ذلك. (٢٣) »

٨- الدولة الانتخابية الاسلامية . هذه النظرية تكون مهمة تدبير الأمور السياسية للأمة الاسلامية في زمن غيبة الإمام المهدي عليه السلام في عهد الشعب، فيستطيع الشعب ان ينظم اموره الاجتماعية على أساس المصالح التي يشخصها وفق الشروط الزمانية والمكانية على ان يراعي احكام الشرع الثابتة .

٩- وكالة مالكي المشاع الشخصيين ، وهي نظرية طرحت من قبل الشيخ مهدي الحائري اليزدي في كتاب الحكمة والحكومة وهي اخر نظرية

٦- نظرية خلافة الأمة وإشراف المرجعية :

لعل أول نظرية بنيت على إعطاء صلاحية الاختيار للشعب مع حفظ دور التشريع والإشراف للفقهاء هي نظرية (خلافة الأمة وإشراف المرجعية)، وقد طرحت من قبل السيد محمد باقر الصدر (ره) في كتاب (الاسلام يقود الحياة). (٢٤) ٧- الولاية الانتخابية المقيدة للفقهاء : «يمكن القول إن الولاية الانتخابية



وكالصراع العرقي او القبلي أو المذهبي
«...» (٢٨).

٤- في النظرة الى الانسان : اضاء
صفة طبيعية على الانسان مع اضاء
صبغة تاريخية على الطبيعة و اضاء
صبغة طبيعية على التاريخ والفلسفة
ومعظم العلوم الطبيعية . وانبثق منها
حادثة التسامح وحق الاختلاف
وحداثة المشاركة السياسية وحداثة
التعاقد السياسي فالفعل التعاقدي
هو فعل مؤسس للدولة الحديثة
ومؤسس للمجتمع المدني ، وادت
الى حداثة التقدم الاقتصادي الذي
يقابلها في كثير من الاحيان نزعة
الاستهلاك والاغتراب والرأسمالية
الحادة لدى نخبة محدودة من الناس.
ثانيا : انتشار فكر ما بعد الحداثة
والحداثة السائلة :

١- اختلاف القيم :
«من المعتاد سماع خطابات قلقة
ك«ضياع القيم»، و«أزمة القيم»
و«فقدان المعايير». هذه الأزمة
الأخلاقية جزء من أزمة نظام عالمي.
هذا النظام، الذي رسخته الإنسانية
لتداول الثروات، لم يعد يسمح
بالاعتقاد أنه صالح لخير البشرية،
ويؤدي للإحساس بوجود فوضى

طرحت الى الآن في الفقه الشيعي
على مبنى المشروعية الإلهية الشعبية
هي نظرية وكالة مالكي المشاع
الشخصيين .

المطلب الثاني : التغيرات الفكرية العالمية
في المجال العام والسياسي .

اولا - انتشار فكر الحداثة التي
غيرت المفاهيم المتعارفة في المجالات
الآتية :

١- في مجال المعرفة : فقد « طورت
طرق واساليب المعرفة من خلال
الانتقال التدرجي من المعرفة التأملية
الى المعرفة التقنية الادائية» (٢٦)

٢- في مجال الطبيعة : تغيرت النظرة
الى الطبيعة، كانت في العصر الوسيط
نظاما متكاملا من التناسق الازلي
الذي يعكس الحكمة العلوية
فاصبحت تعني امتداد متجانس
العناصر لا فرق ولا تميز بين مكوناتها
. ادت هذه النظرة الى التصور
الميكانيكي للطبيعة (٢٧).

٣- في الزمن والتاريخ : فقد اصبحت
التاريخ سيروية وصيرورة ، اي «
مسارا حتميا تحكمه وتحدده وتفسره
عوامل ملموسة كالمناخ والحاجات
الاقتصادية للناس او حروبهم
وصراعاتهم من اجل الكسب

في جميع المجالات: أزمة بيئية، أزمة غذائية، سياسية، اجتماعية، مالية، اقتصادية و، أخيراً، أزمة قيم. إنها الأزمة إذن، وهي ليست مفاجئة إذا أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة التي حدثت في العقود الأخيرة»^(٢٩) «يثير الفعل الإنساني المعاصر عدة أسئلة أخلاقية يقف نجاح المنشورات واللجان المتخصصة شاهداً على ذلك. إننا إزاء وضعية متناقضة، فقدان المعايير فيها لا يعادله سوى زيادة التنبيهات الأخلاقية -المتناقضة- التي نجدها، بالمقارنة مع الدور الذي تلعبه المدرسة، شائعة سواء في وسائل الإعلام، والصحافة المقروءة والمرئية (الحث على سلوكيات بيئية)، بالشركات (كلكم مسؤولون)، على أغلفة المواد الغذائية (تناولوا الخضروات، مارسوا الرياضة، قاطعوا التدخين، لا تدمنوا على الكحول، خصوصاً بالنسبة للحوامل)»^(٣٠).

ويذهب الدكتور عبد الجبار الرفاعي الى انتقاد الدولة الإسلامية الحديثة، بانها لم تنجز وعودها في بناء مجتمع ودولة تتمتع بروحية سليمة بعد ان ذكر صفات دولة الغرب الحديثة :

«لم تتأسس دولة الغرب الحديثة إلا على القانون الذي صنعه الإنسان، والقيم التي تتناغم مع روح هذا القانون، وتركزت استراتيجياتها وبرامجها في التربية والتعليم والثقافة والإعلام على بناء شخصية المواطن الذي يحترم القانون، ويكون مسؤولاً حيال المجتمع والدولة، ويكفل له القانون حرياته وحقوقه بوصفه إنساناً. ولذلك نجحت بإدارة التعدد وتدبير التنوع، وحسم أكثر النزاعات بشكل سلمي.

ولما كان بناء الدولة الحديثة لا ينجزه إلا القانون والقيم المتناغمة معه، يصبح الرهان في بناء دولتنا على أساس حياة روحية خاوية أو ضمير أخلاقي هش، هو رهان على أمر لم يتحقق بعد، ولن يولد غداً في فضاء تدين شكلي، لم ينجز هذا التدين وعوده في بناء حياة دينية سليمة، بعد أن فشل في تربية الروح وإيقاظ جذوة الضمير الأخلاقي»^(٣١).

ويذهب الى القول : « رهاننا على بناء الإنسان الروحي والأخلاقي الداخلي، الذي تتعهد جماعات دينية ومعاهد تعليم ديني ومدارس ومدونات كلامية وفقهية، لا يبني



دولةً حديثة. لم تترقب المجتمعات الأخرى جهودَ الكنائس والأديرة والمعابد والمدارس والجماعات الدينية ومدونات الدين واللاهوت لتبني لها دولها. الدولة التي أسسها الكهنوت الكنسي في العصور الوسطى استعبدت الإنسان...» (٣٢) ويرى ان : « هناك فصامٌ بين نُظم الدولة الحديثة التي نظم إلى أن بنيتها ونظام القيم المشتق من ثقافتنا وتقاليدنا العشائرية والتدين الشكلي في مجتمعنا. لذلك يتكرر باستمرار إخفاق محاولتنا لبناء هذه الدولة» (٣٣).

ويقترح : « بغية إعادة بناء نظام القيم في ثقافتنا بما يتواءم ونُظم الدولة الحديثة من الضروري استئناف قراءة النص الديني في سياق مناهج التأويل والمعارف الجديدة، ومتطلبات مجتمعات عالم الإسلام اليوم. هذه القراءة يفرضها إنتاج تناغم بين نظام القيم والقانون والثقافة الذي نحن بحاجة ماسة إليه لإنجاز دولتنا الحديثة، وإعادة بناء مجتمعنا في ضوء الأفق التاريخي لعصرنا». (٣٤).

٢- اسهامات المرأة ودورها في الحياة

العامة وضرورة سد الفجوة . يتفق العاملون في إصلاح النظام الاجتماعي على أهمية سد الفجوة بين الجنسين، وخيارات تمكين المرأة ودعمها. ويبقى الاختبار الأهم لإنجاح هذه المشروعات هو تمتينها في المجتمع والوعي الجمعي باستخدام آليات تصحيح صورة المرأة في التاريخ، وإعادة الاعتبار لها كشريك أصيل في صناعة المعرفة الدينية ومجالات معرفية أخرى. كما لابد من تجاوز ارث الماضي الذي يميز بين الجنسين على اساس الجنس . من خلال سن قوانين واتخاذ قرارات التمييز الايجابي لصالح المرأة لكي تستطيع اللحاق بعالم الرجل الذي استولى على امتيازات كثيرة عبر التاريخ . ٣- الاقتصاد من الحرية للمنتج المثالي ، الى الحرية للمستهلك المثالي، وليس اي منهما اكثر اصاله من الاخر ، انهما مختلفان لا اكثر (٣٥) . ٤- صفة المرونة والسيولة في الزمن المعاصر تعزى الى تفكيك النظم ، بمعنى فصل السلطة ، اي القدرة على فعل الاشياء عن السياسة اي القدرة على تحديد الاشياء التي ينبغي فعلها وما يصاحب هذا الفصل من غياب

للقوة الفاعلة او ضعفها ، او عدم كفاية الأدوات اللازمة للقيام بالمهام . ان الازمة المعاصرة تعزى الى تعدد مراكز الفعل على كوكب تجمعها شبكة كثيفة من علاقات الاعتماد المتبادل « في ظل حالة السيولة كل شيء يمكن ان يحدث ، ولكن لاشيء يمكن ان نفعله في ثقة واطمئنان ، فتتولد حالة من اللايقين تجمع بين الاحساس بالجهل (استحالة معرفة ما سيحدث) والعجز (استحالة منع ما سيحدث) .. » (٣٦)

٥- الارتفاع المتزايد لاعداد البشر الذين هاجروا ، وتركوا جذورهم ، سواء طوعا او كرها ، مثل المهاجرين واللاجئين والمنفيين وطالبي اللجوء السياسي . وهذا يولد هويات متجددة بين المواطنين الاصليين والوافدين الذين يساهمون في رفاه المجتمع دون ان يملكوا الحقوق الكاملة كمواطنين . في ظل سياسات تترجم انتخايبا تتعلق بالخوف من الاجانب وببذهم ، كما في حالة اوربا .

٦- حالة الابدل : تسير الحضارة باتجاهات ليس لاحد القدرة على ايقاف نمطها ، ونموها المتسارع ، فكل شيء اصبح معولما بفعل وسائل الاتصال الحديثة . والكل يتأثر بنزعات استهلاكية تروج لحاجات ليست حقيقية ، ادى الى استهلاك البيئة وتلويثها وجعل الحياة على الارض مهددة باخطار حقيقية (٣٧)

٧- غياب الانسان العمومي ، وسيولة معنى الانسان : الحداثة السائلة» هي مفهوم جديد نحته باومان لكي يكون أداة شاملة لفهم النسخة الراهنة من الحداثة في الفكر والحياة اليومية والأدب، وفي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهذا المفهوم هو من اشتقاقات زمن العولمة وعالم ما بعد الحداثة» (٣٨).

تقوم الفكرة الأساسية لهذا الكتاب على ادراك مأزق الحداثة التي نقلت انسان عصر التنوير من صلابة العقلانية في مراحلها الأولى، إلى سيولة الرشد (التعايش مع الواقع كما هو) في واقعنا الحالي. وبالتالي سيولة مفهوم الانسان نفسه. «انه يشدد على أن الحداثة غيرت مقومات العيش الإنساني، وأعادت تعريف الزمان والمكان لتمنحها معاني أكثر اقترانا بالسيولة الرأسمالية في مراحلها

المتتالية. فالحداثة في نسختها الأولى تولت مهمة اطلاق حرية التحقق والاختيار الإنساني من أسر الغيب وعدم الثقة وغياب اليقين في القدرة على سيطرة الانسان على هذا العالم. والحداثة في نسختها الأولى تلك قامت بحرب غير مقدسة لإخضاع الطبيعة بالعلوم وللعلوم، وبالتالي رفعت مستوى الحرية وضمان الفردية وإخراج المرء من القفص الحديدي للتقاليد. لكن التقاليد لم تنته بل اختلف فهمنا لها، والتاريخ لم ينته كما زعم فوكوياما، والقديم لم يتلاش ولا الحديث استمر واستقر على حال، بل وجدنا انفسنا وسط أنواء وارتباكات ومفارقات. وهذا الذي وجدنا اننا فيه اليوم، ومنذ بدايات العولمة، هو ما يسميه باومان السيولة» انديرا مطرا .

«ومن ملامح الحداثة السائلة تراجع الخير العام والهم العام وكل ما هو مشترك في الاجتماع الإنساني امام تغوّل المجال الخاص والاجندات الشخصية. وهي النقلة التي تمت في مشهد الحداثة في العقود الماضية، كرد فعل على تغوّل المجال السياسي

والتهامه التنوع الثقافي والمجتمعي في مرحلة صعود الفكر القومي والدولة القومية الحداثية، من أجل بناء الامة القومية، وصولا الى التدخل في الحياة الشخصية في ظل النظم السلطوية التي تكاثرت ما بين الحربين العالميتين. ثم أتت بعد ذلك سيطرة السوق الرأسمالية على العلاقات الاجتماعية وعلى الثقافة.»^(٣٩) .

ويرى باومان ان السيولة تسربت إلى كل نواحي الحياة وغيّرت النظرة الى الذات والاشياء. فعالم اليوم يشهد عنفا سائلا، أي منفلتاً من عقاله، ويتعرض لتهايوي الأنظمة وتفكك الروابط كلها.^(٤٠)

ويقول ايضا :

«الايمان المتنامي بأن التغيير هو الثبات الوحيد، وأن اللايقين هو اليقين الوحيد. وإذ كانت الحداثة في المئة عام الماضية تعني الوصول إلى حالة نهائية من الكمال، فإن الحداثة تعني اليوم عملية تحسين وتقديم لا حد لها من دون وجود حالة نهائية في الأفق ومن دون رغبة في وجود مثل هذه الحالة. لقد أصبحت الحياة أقرب الى تسويات مؤقتة منها الى حلول نهائية. وهكذا حلت المرونة

محل الصلابة بوصفها الوضع المثالي للتعامل مع الأمور والأشياء». الحادثة السائلة. (٤١).

المبحث الثالث

الدولة الإسلامية المعاصرة وسبل العيش في عالم متغير :

المطلب الأول: موانع قيام دولة مدنية حديثة

تعيش الدول الإسلامية المعاصرة مأزقاً كبيراً بين حالتها الساكنة ومفاهيمها التي تقترب من مفاهيم القرون الوسطى، في النظر للمواطن والإنسان والأحكام والفتاوى والاقتصاد والقيم المجتمعية التقليدية . وهي تبضع بعض القوانين من هنا وهناك ، غريبة وإسلامية ، فاغلب الدول الإسلامية قد تبنت القوانين الدولية والقرارات الأممية رغماً عنها، والا فهي لا تستطيع العيش ضمن النظام العالمي الجديد ، الذي قلب الدول ضمن معايير جديدة . في الوقت الذي ظلت به المجتمعات ترزخ تحت طائلة المفاهيم الغيبية والماضوية، في عجز عن تجديد خطابها الديني والاجتماعي ليتلائم مع تحديات العصر . وهاهي اليوم تعيش صدمة الارتطام الكبير بين

المفاهيم السلفية القارة في بعض المجتمعات وبين مفاهيم العالم الغربي وافكاره حول الفردانية والحرية للإنسان باختياراته الدينية والعقدية والسياسية والاجتماعية والشخصية . فظهرت الحركات العنيفة المنظمة ، -وان كانت بدعم خارجي مخبراتي دولي احياناً- ، الا انها ايضا تعبر عن وجهة نظر قطاعات كبيرة من المجتمعات الإسلامية.

يرى وائل حلاق في كتابه : الدولة المستحيلة ، كما ذكرها في المقدمة ، باستحالة تحقق فكرة الدولة الإسلامية، وأن هذه الدولة بمدلولاتها وصيغتها الحديثة لم توجد أصلاً في التاريخ الإسلامي. وما شهدته ذلك التاريخ هو أنماط من «الحكم الإسلامي» الذي تأسس على منطلقات ومبادئ وسياسات وغايات أخلاقية تختلف كلياً وجذرياً عن منطلقات ومبادئ وغايات وسياسات «الدولة الحديثة» المادية. يرى ان مفهوم الدولة الإسلامية مستحيل التحقق وينطوي على تناقض داخلي» (٤٢). «دولة الحداثة بالنسبة إلى حلاق هي أصل الشرور الإنسانية الحديثة، فهي مستبدة جوهرية وإن زعمت أنها

ديموقراطية ومساواتية، وسلطاتها التشريعية والتنفيذية متماهية وإن زعمت بوجود فصل للسلطات في آلياتها، وهي في نهاية المطاف متعالية على الإنسان «مواطنها وتابعها» ومستعدة لطحنه من أجل بقائها من خلال مفهوم «التضحية من أجل الوطن». والنخب الحاكمة في الدولة الحديثة تولدت من وسط الناس، من المواطنين، ولذلك اضطرت هذه النخب للبقاء على تواصل مستمر مع الناس تعزيزاً لشرعية وجودها في الحكم، وعن ذلك تولدت آليات الديموقراطية والانتخاب والتمثيل، ثم محاولة تقسيم السلطة على فروع ثلاثة مستقلة عن بعضها (وهي محاولة فشلت برأي حلاق)» (٤٣)

«اما في السلطة التشريعية في الحكم الإسلامي هي بيد الله، أما القضاة والفقهاء والمفسرون فهم مجرد أداة لتوصيل وتفسير أحكام تلك السلطة، ولا يملك أي كان حتى الحاكم المسلم أو الخليفة أن يتدخل في تلك الأحكام، خصوصاً أن سلطة القضاة والفقهاء قوية ومستقلة عن الحكام».

(٤٤)

ويذهب حلاق الى ان الشريعة

الاسلامية والى غاية القرن التاسع عشر الميلادي كان قانونا نموذجيا للمجتمعات الاسلامية، الا انه بعد مجيء الاستعمار، اقتضت الشريعة في الدول الاسلامية على تنظيم قوانين الاحوال الشخصية تقريبا، ان المفكرين الاسلاميين ينظرون الى الدولة الحديثة امر مفروغ منه، ويعدونها في الحقيقة صالحة لكل زمان ومكان (٤٥)

ويلاحظ انه لا يوجد سبب في بنية المسلمين المجتمعية كما لا يوجد في التشريع الاسلامي الصريح ما يمنع من الانتقال الى الديموقراطية في البلدان الاسلامية، الان ان هناك عوائق مجتمعية كثيرة، تمنع تشكل الدولة المدنية الحديثة والتي تستطيع ان تجاري ما وصلت اليه الدول الاخرى المتقدمة صناعيا وثقافيا وعلميا، منها: الثقافة القبلية والعشائرية في معظم البلدان الاسلامية، وريعية الاقتصاد، وضعف مفاهيم الحرية الفردية والديمقراطية، التدين الماضوي السلفي الذي يركز على الغيبات والطقوس كثيرا، كما وجود فكرة مشوهة عن الديموقراطية، وان الشعوب المسلمة مازالت في

اغلبها ليست جاهزة لها . اضافة الى الحكومات الديكتاتورية ، والتشبث بالسلطة بفعل التسلط والارهاب والفساد ، كما العقلية التقليدية في النظر لقضايا الطبيعة والكون والانسان .

المطلب الثاني: السبل للديمقراطية

والجهوزية لها ولمفاهيم حقوق الانسان . يفترض البحث ان الدول الاسلامية ليست مدعوة لكي تكون نسخة مطابقة لآخر صيحات الغرب في مجال السياسة او الاجتماع ، او الفلسفات الانسانية الحديثة وما بعد الحديثة الصلبة والسائلة ، لكن بما ان الغرب بما يملكه من ادوات تصدير العولمة للعالم اجمع ، وفقدان الاسيجة التي تحمي الاوطان من الافكار الوافدة ، صار لزاما على الدول المسلمة ان تعي المرحلة وان تستفيد قدر الامكان من منتجات هذه الحضارة سواء على الصعيد التكنولوجي او على الصعيد العلوم الانسانية والحضارية ، وان تصنع حضارة موازية تجعل من ابنائها يعتزون بالانتماء اليها ، ان فئات كبيرة من الشباب المسلم صار يتطلع لعيش الحياة الغربية والامريكية ، ويحاول ان يقلد كل

تقليعاتهم واعيادهم واحتفالاتهم . ان غزو الواقع الافتراضي للحياة العامة والخاصة للناس في كل بقاع الارض جعلهم يتحركون تحت تأثير مجموعة من الشركات الكبرى والتي تقع بعيدا عن اعين الناس، وصارت خيوط اللعبة بأيدي اشخاص معدودين ، يتلاعبون بمصير الشعوب ، وبعقولهم سعيا للربح وزيادة رأس المال ، في ظل استسلام شبه كامل امام هذا الواقع الغريب .

ولكي تستطيع الدولة المسلمة ان تواكب تطورات الحداثة السائلة المرنة ، المفروضة على الجميع ، يجب عليها ان :

- ١- تتبنى مفاهيم حقوق الانسان الاساسية .
- ٢- القبول بالتعددية الدينية وان تكون الدولة راعية للجميع ، اي الخروج من مفهوم الدين الحق الذي ينبغي ان يسود على الآخرين ، ويتمتع اصحابه بامتيازات تفوق امتيازات الآخرين من المواطنين .
- ٣- القبول بالتداول السلمي للسلطة ، وان يكون للشعب الرأي الحر في اختيار ممثليه في الحكم .
- ٤- الدخول في التجارة الحرة وخلق

اقتصاد حر، وفهم كيفية ادارة البنوك بطريقة اقتصادية لا تتلأأ بسبب بعض الاحكام الفقهية التي قد لا تناسب المفاهيم الحديثة للاقتصاد والتجارة والارباح .

٥- السماح للعقل بالوصول الى الحقائق العلمية، وترك الوصول اليها عن طريق الحدسيات والغيبيات . اي السماح بحرية الفكر. يقول عياض بن عاشور: « لا احسبني ابالغ لو قلت ان الحداثة في جانب كبير من حقيقتها نتاج الايمان »^(٤٦)

لكن اي ايمان انه الجانب المتعلق بالضمير الشخصي، فجوهر الايمان الديني هو الضمير هذا وان هذا الضمير هو المرجع الاساس لحرية المؤمن بحيث يصبح الايمان عنده اصل الحرية والحرية اصل الايمان^(٤٧).

الخلاصة والخاتمة : في ظل عصر متغير ومتسارع التحول ، صار لزاما على المسلمين ان ينخرطوا في فهمه والتغلب على ابرز عيوبه التي لا تتماشى مع خصوصية الدين الاسلامي ، ولكن ذلك ليس بالأمر اليسير ، فنحن نعيش في عالم اختلفت به الحدود والسياسات ، وصارت المعلومات تتدفق بالجملة ، في ظل انتصار وغلبة لفكر اخر لا يتماشى كليا مع افكار ورؤى المسلمين . تناول البحث عرضا لصفات الحداثة السائلة ولواقع الدولة المعاصرة والحلول التي قدمتها المدارس الاسلامية للدولة ، وسبل انخراطها في الفكر الحديث للدولة والمجتمع .

الهوامش والمصادر والمراجع

- (١٣) علي حرب : العالم ومأزقه (منطق الصدام ولغة التداول)، المركز الثقافي العربي(بيروت)، ط ١ (٢٠٠٢)، ص ١٤٢.
- (١٤) شراف شناف ، الانسن التداولي والمواطنة الافتراضية ، مقالة بتاريخ ٧/ سبتمبر / ٢٠١٥ ، موقع مؤمنون بلا حدود.
- (١٥) ظ : يوسف القرضاوي ، من فقه الدولة في الاسلام ، دار الشروق ، ط ٣ ، ٢٠٠١ ، ص ٣٠ و ٣٢ ، و ٣٥ .
- انظر كذلك : فاضل الصفار ، محاضرات في فقه الدولة ، جامعة اهل البيت ، موقعها على الشبكة العنكبوتية ، abu.edu.iq
- (١٦) جاسر عودة ، تفكيك منظومات الاستبداد ، الثورة وخطأ الرهان على الشعوب ، يقظة الفكر ، الشبكة العنكبوتية : feker.net
- (١٧) العربي الجديد ، google.Com
- (١٨) نسيم خشوف ، ماهية البنوك الاسلامية ، الشبكة العنكبوتية : kantaji.com
- (١٩) الشيخ مقداد الربيعي : تسع نظريات في الحكم ودور رجال الدين فيها ، مقالة ، الائمة الاثني عشر ، شعبة البحوث والدراسات ، في ١١ / ٥ / ٢٠١٨ . <http://masom.imamhussain.org/fqh> ٤٩٤
- (٢٠) مقداد الربيعي ، م ن .
- (٢١) ظ : جامع المقاصد ، مؤسسة البيت ع لاهياء التراث ، ط ١ ، ١٤١١ هـ ، ج ١١ ، ص ٢٦٦ .
- كذلك ظ : الكليني ، الكافي ، ج ٧ : ٤١٢ ،
- ١ الفراهيدي ، الخليل بن احمد ، العين ، مادة حدث ، ابن منظور ، لسان العرب ، ٢ ، ص ١٣٠-١٣٤ .
- (٢) معجم المعاني ، شبكة الانترنت .
- (٣) باومان ، زيجمونت ، الحداثة السائلة ، م س ، ص ١٩ .
- (٤) باومان ، م ن ، ص ٢٠ .
- (٥) م ن ، ص ٢١ .
- (٦) موقع مؤمنون بلا حدود .
- (٧) ظ : الحكيم ، محمد تقى ، الاصول العامة للفقه المقارن
- (٩) سعد الصديقي ، الدولة في عالم متغير : الدولة الوطنية والتحديات العالمية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ابو ظبي ، الامارات ، المقدمة .
- (٩) مفهوم الدولة الإسلامية بين الدلالة التاريخية والتوظيف الأيديولوجي ، مقالة ، المركز العلمي العربي للابحاث والدراسات الانسانية ، <http://arab-csr.org> .
- (١٠) هبة رؤوف عزت ، نحو فقه للحداثة وفهم الواقع ، تقديم كتاب الحداثة السائلة ، زيجمونت باومان ، تر : حجاج ابو جبر ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، ط ٢ ، ص ١٧ .
- (١١) علي حرب : أزمنة الحداثة الفائقة (الإصلاح، الإرهاب، الشراكة)، المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط ١ (٢٠٠٥)، ص ١٩٩
- (١٢) علي حرب ، م س

- ، حديث ٥ . كذلك: رياض العلماء: ج٣، ص٤٥٣، كذلك: الشيخ النراقي، عوائد الايام، ص٦٩ .
- (٢٢) مقدار الربيعي، م س .
- (٢٣) السيد محمد الشيرازي، كتاب الاجتهاد والتقليد، ص٢٢٦، مقدار الربيعي، م س
- (٢٤) ظ: محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، وزارة الارشاد الاسلامي، ط٣، ١٤٠٣هـ، طهران، ص١١ .
- (٢٥) الربيعي، م س
- (٢٦) عامر عبد زيد، الحدائث ومآزقها، دار تموز، دمشق، ط١، ٢٠١٣. ص١٤ .
- (٢٧) ظ عبد زيد، م س، ص١٤
- (٢٨) عبد زيد، م س، ص١٥
- (٢٩) كتابة: DE LASTIC Adélaïde، ترجمة: نور الدين البودلاي، مقاربة فلسفية لمعنى القيم، مقالة، الشبكة العنكبوتية، couua.com
- (٣٠) مقاربة فلسفية، م س
- (٣١) عبد الجبار الرفاعي، تناغم القانون والقيم في الدولة الحديثة، مقالة بتاريخ ٤ / ١ / ٢٠١٩، موقع اسلام مغربي، http://www.islammaghribi.com

(٣٢) م ن

(٣٣) م ن

(٣٤) م ن

(٣٥) ظ: زيجمونت باومان، م س، ص٣٢

(٣٦) باومان، ص٣٣.

(٣٧) زيجمونت باومان ولينيداس

Abstract

In this very fast changeable world , It is necessary for Muslims to be involved in understanding it and focus on the its defects which are not suitable for Islam . It is not easy to do this , because the world now has no limits and fences , data follow quickly and the thought

of controlled side is not suitable for Islamic thought . The research studies the descriptions of the Liquid Modernity and the modern states which are produced by Islamic Schools and the methods of involving in modern thought of state and society.





Hawlyat Al-Montada

***A Refereed Quarterly Peer - Reviewed Jurnal
For Academic Promotion***

Hawlyat Al-Montada \ No. 43

Twelve year \ July 2020

hawleat.m2020@gmail.com

